المصطلح النّحوي بين الشكل والدلالة

The grammatical term between form and function

د/ عبد القادر حمراني

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

البريد الالكتروني: hamrani44@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/17 تاريخ القبول:2019/01/31

الملخص:

عرفت الدّراسات النحوية في التراث العربي تطوّرا علميا مذهلا تجلّت من خلاله عبقرية الفكر العربي في التعاطي مع اللغة في أوضاعها المختلفة. وما نجم عن ذلك من قواعد وضوابط ومصطلحات علمية مقيّدة لجملة المفاهيم والتصوّرات التي تعكس نضجا فكريا راقيا في رسم الحدود وصناعة المصطلحات. إلاّ أنّ اللافت للانتباه في هذا الشّأن أنّ صناعة المصطلح النحوي لم تسلك مسلكا واحدا في الاعتبار المعتمد لصياغة المصطلح. فقد ترد الصياغة باعتبار الشكل تارة، وباعتبار الدلالة والوظيفة تارة أخرى، الأمر الذي يغري بالباحث إلى التساؤل عن سرّ هذا التأرجح بين الشكل والوظيفة. ويدفعه

إلى تتبّع مسار هذه الظّاهرة بغية الوقوف على منطلقاتها وأبعادها، وما يترتّب عن ذلك من إشكال في تحصيل النحو وفقه أسراره. وهو ما نسعى إلى استجلاء معالمه، وبسط القول فيه من خلال تسليط الضوء على هذه الثنائية في الاعتبار ضمن هذه الورقة البحثية الموسومة بالمصطلح النحوي بين الشكل والدلالة.

الكلمات الدّالة:

صناعة المصطلح النحوي – الشكل والوظيفة – الازدواجية في الطّرح – التباين في الاعتبار.

Abstract:

The grammatical studies in Arab heritage have been well developed. It showed the genius of Arab through in dealing with the language in different situations. Asset of rules and scientific terms have been defined for various concepts. This latter intellectual maturity in the formulation of scientific terms. Interestingly the wording of the grammatical term did not follow one approach in its work. The term may sometimes be phrased as a form. The wording may be given as indication and function another times .witch leads the researcher to ask about the secret of this difference. And the

consequent difficulty in understanding the grammar. and we are seeking to reveal his truth through this paper.

:Key words

Formulation of the grammatical tern –form and function – Duplication in terminology.

المقال:

لقد نالت الدّراسات النحوية في تراثنا العربي ما لم تنله غيرها من علوم الآلة الموصلة إلى فهم النصّ القرآني بالاعتماد على فقه كلام العرب، وانتحاء سمتهم فيه. ولا أدلّ على هذا من قولهم المأثور : نضج النحو واحترق ، إشارة منهم إلى كثرة البحوث والتأليفات التي عرفها هذا العلم الذي يزخر بمصطلحات علمية عاكسة لجملة المفاهيم والتصوّرات التي يقوم عليها هذا الأخير والتي أصبحت تمثّل مفاتيح الولوج إليه. ووسائل تحقيق مدركاته. وتمثّل أفكاره، إذ لا سبيل إلى نيل هذا العلم إلاّ من خلال مصطلحاته التي هي من أهمّ المؤشّرات الدّالة على نضج العلم وتمكنه من الصناعة، إذ لا يتسنى له بلوغ هذا الهدف ونيل هذه الدرجة إلاّ بعد عمل تجريدي جادّ وعميق. للإشارة فإنّ الدّراسات العلمية والبحوث الأكاديمية تجمع على خصوصية المصطلح في نقل

العلوم وتمثّل المعارف، والتحكّم فيها لأنّ العلوم لا تكتسب صفة النسقية إلاّ إذا احتوت على أنساق مفهومية ولا يمكنها ذلك إلاّ إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية حاملة لتلك المفاهيم ومعبّرة عنها تعبيرا علميا دقيقا يصرف الذّهن إلى تمثّل مضمون الفكرة. وهذا ما كان يعنيه التهانوي بقوله:« إنّ لكلّ علم اصطلاحا خاصّا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشّارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انفهامه دليلا.»[1]

ولمّا كان المصطلح على هذه الدرجة من الأهمية فقد أولته الدراسات التخصصية عناية كبيرة من منظور أنّ « كلّ نشاط إنساني وكلّ حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفّر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام متكامل، وتكون على علاقات بمفاهيم الحقول الأخرى كما يتوفّر كلّ حقل على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبّر عن مفاهيمه لغويا. ويصاحب كلّ تقدّم وتطوّر في حقول المعرفة نموّ وزيادة في عدد المفاهيم التي تحتاج إلى مصطلحات تقابلها.»[2]

والجدير بالذّكر أنّ علوم الآلة في التراث العربي قد عرفت قفزة نوعية بداية من القرن الثاني للهجرة أين كانت الرغبة جامحة في فهم النص القرآني الذي أذكى جذوتها، وكان وراء نشأة علوم العربية وازدهارها في ظرف قياسي ترتب عنه وجود مجموعة من المصطلحات المؤطّرة لتلك المفاهيم والتصورات . ويأتي النحو في طليعة علوم العربية التي حفلت بالمصطلحات العلمية المعبّرة عن تلك المفاهيم المستنبطة من استقراء كلام العرب، ذلك أنّ النحو هو

خلاصة معقول من منقول. وفيه يضطلع المصطلح بالتعبير عن إدراك المفاهيم والتصوّرات حيث يضمن حدود تواصله مع مجتمع المعرفة داخل ذلك التخصص أو من خلال ربط علاقات تبادلية مع علوم أخرى تتطلّب وجوده، لأجل ذلك كانت « المصطلحات رموزا للمفاهيم بحسب إدراكها لها، الأمر الذي يعني أنّ المفاهيم قد وجدت وتشكّلت قبل المصطلحات، فتسمية المفهوم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسيولوجي وكيان قابل للاستعمال.»[3] حيث يقوم المصطلح على تحديد المفهوم الذي يحيل عليه، هذا بالإضافة إلى تحديده للعلاقات المفهومية في البناء المعرفي والإدراك النظري « إذ من خلاله نوظّف المفهوم وبه نؤسس المعرفة العلمية ونصنّفها وننظّمها في حقولها. ونضعها في مجالاتها التواصلية. فلا ميلاد لمصطلح دون تأسيس مفهومه، ولا إدراك لمعرفة دون ضبط مصطلحاتها البانية لأنساقها الفكرية، والمتصوّرية التي هي الكفيلة وحدها بتأسيس مفاهيمها ووضع مصطلحاتها.»[4] فعلى هذا الأساس كانت صناعة المصطلح في غاية الأهمية بحكم الدّور الذي تؤدّيه في عملية التواصل المعرفي. وما تتميّز به من حمولات دلالية لاسبيل للتعبير عنها إلاّ من خلالها، كونها الكشف المفهومي الذي يتسع لشحنات دلالية خاصّة. ويحقّق للعلم حدّه الجامع، وحصنه المانع. والمصطلح في حقيقته أشبه ما يكون بالحدّ الذي يحيط بجوهر المحدود فيمنع خروج ما هو منه، أو دخول ما ليس منه.لذلك احتلّت قضية المفاهيم و مصطلحاتها مركزا مهمّا في الفكر الإنساني.« إنّ المفاهيم باعتبارها وحدات مجرّدة، وأبنية فكرية يدركها الإنسان

بالعقل، ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقاربة عملية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصّة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة.»[5] حيث تعمل المفاهيم على إيجاد طريقة تناسبية لتصنيف المعارف وتسخيرها لخدمة العلم بواسطة المصطلحات التي تنقل المتصوّرات الذّهنية بطريقة علمية آخذة بكلّ حيثياتها الفكرية والتواصلية.

يقوم الدّرس النحوي في قسم كبير منه على المنهج الشكلي الإعرابي الذي تتحكّم فيه نظرية العامل المرتبطة بتفسير الأثر الإعرابي ظاهرا أو مقدّرا. وعلى هذا الأساس كانت صياغة كثير من المصطلحات ناجمة عن هذا التوجّه الذي يرصد الحركة الإعرابية في أحوالها المختلفة. وكان وصف الظّواهر النحوية وتفسيرها – في الأغلب الأعمّ - تفسيرا شكليا لا وظيفيا تحدّده مطالب الاستعمال وبخاصّة عند النحاة المتأخّرين الذين وصفوا وصنّفوا أبواب النحو ومسائله في حدود دائرة ما بات يعرف بالعوامل و المعمولات. وقد يترتّب عن ذلك شطط في التقدير والتأويل على نحو ما يقدّمه أسلوب الاشتغال مثلا في قوله تعالى: ﴿ والأنعام خلقها لكم﴾ – سورة النحل:05- المقدّر بـ" وخلق الأنعام خلقها " و في هذا من التكلّف ما لا يخفى. علما بأنّه يجوز أن يعطف { الأنعام } عطف المفرد على المفرد عطفاً على { الإنسان } في الآية السابقة لها وهي قوله تعالى: ﴿ خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين. ﴾ - سورة النحل : 4 - أي خلق الإنسان من نطفة والأنعامَ ، وهي أيضاً مخلوقة من نطفة ،

فيحصل اعتبار بهذا التكوين العجيب لشبهه بتكوين الإنسان ، وتكون جملة خلقها بمتعلقاتها مستأنفة ، فيحصل بذلك الامتنان .[6] أو كقولهم إنّ أداة الشرط الجازمة لا يمكن لها أن تعمل في جواب الشرط إذا تقدّمها، من منظور أنّ الشرط حكمه حكم الاستفهام إذ لا يمكن أن يتقدّمه شيء ممّا هو في حيّزه. وقد ترتّب على هذه النظرة الشكلية أن اعتبروا جواب الشرط محذوفا إذا تقدّم على شرطه، على الرغم من أنّ تقدّمه في الذّكر قد استوجبته العناية والاهتمام كما هو الحال في قوله عزّ وجلّ: ﴿ فذكّر إن نفعت الذكرى ﴾ - سورة الأعلى:06- وفي تقدير جواب شرط محذوف ما لا يخفى من التعسّف الذي يلقي بظلاله على مقتضيات المعنى الذي أفرزه التقديم.

ولاشك أنّ اعتماد نظرية العامل كمنهج في التحليل والتعليل وإن كان مفيدا في ذلك أيّما إفادة فكثيرا ما يحدث التعسّف في التفسير فتلوى أعناق الأفكار، ويحدث الشطط في التعليل أو التبويب أو الاصطلاح. « لقد كان ضروريا أن يستخدم النحاة مصطلحات خاصّة بفنّهم، ينقلونها عن اللغة لتكتسب بعد ذلك في علم النحو دلالات أخصّ، وهي غالبا ما تكون أضيق من دلالاتها، حين تكون مجرّد ألفاظ لغوية غير ذات تخصّص علمي. وسمة المصطلح النحوي الغالبة عليه، بعد كونه جاريا على طريقة الكلمات الاصطلاحية في تخصّصها وفقدها الكثير من معانيها اللغوية، أنّه يتصل بالإعمال بصلة تقوى وتضعف، بل قد يكون الإعمال هو الباعث عليه، والدّاعي إلى إيجاده واستعماله. »[7]

بدأت المصطلحات النحوية في التبلور والصياغة مع بداية التأليف في النحو العربي، إذ لا يمكن تصوّر قيام الدرس النحوي من مصطلحات تحمل مفاهيمه، وترسي دعائمه. وقد عرفت صناعة المصطلح منذ ذلك الحين عدم التوحّد في النظرة والاعتبار الأمر الذي أفضى إلى بروز مصطلحات نحوية متباينة في اللفظ حتى وإن اتّحدت في المنطلق. وقد غذّى هذه النزعة التنافس الذي كان قائما على أشدّه بين المدرستين البصرة والكوفة. ولئن كان السبق في وضع المصطلح للبصريين فإنّ ذلك لم يمنع الكوفيين من سنّ مصطلحات خاصّة بإزاء نظيرتها البصرية. وكان الفراء من أوائل الكوفيين الذين أثر عنهم صياغة المصطلح مثلما يبيّنه الجدول الآتي:[8]

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
- النسق	- العطف
- الصلة	- الحشو
- العماد	- ضمير الفصل
- الجحد	- النفي
- الإقرار	- الإثبات

- الأداة	- الحرف
- المحلّ	- الظرف
- المكنّى	- الضمير
- الفعل الدّائم	- اسم الفاعل
- المردود	- المعطوف

إذا كان ابن جنّي قد عرّف النحو على أنّه : « هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها.»[9] فانتحاء سمت كلام العرب يوجّهه الاستعمال الذي تؤطّره الدّلالة في التعبير عن الأغراض والمقاصد. ولمّا كان الأمر كذلك وجب أن يكون المصطلح النحوي مصوغا بالنظر إلى هذا النسق في التصوّر. وهو أن يرتبط بالمعنى وسياقه الإبلاغي ارتباطا حميميا دقيقا يعكس الخلفية الوظيفية للمصطلح

مثلما كان سائدا عند النحاة الأوائل أمثال الخليل الذي نسب إليه القول: «الكلام سند ومسند. كقولك عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه.»[10] وشايعه في ذلك تلميذه سيبويه الذي عقد بابا نحويا تحت هذا المصطلح الوظيفي حين قال: « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك.ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.» [11] بهذا العمل يكون سيبويه قد سمّى المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه، باعتبار إسناد المعنى المتعالق بين طرفي الجملة . وقد جاء توضيح هذا الاصطلاح على لسان ابن منظور حيث قال: « وقول سيبويه هذا باب المُسْنَد والمُسْنَد إِليه المسند هو الجزء الأَول من الجملة والمسند إِليه الجزء الثاني منها والهاء من إِليه تعود على اللام في المسند الأَول واللام في قوله والمسند إِليه وهو الجزءُ الثاني يعود عليها ضمير مرفوع في نفس المسند لأَنه أُقيم مُقام الفاعل فإِن أَكدت ذلك الضمير قلت هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ هُو إِليه قال الخليل الكلام سَنَدٌ ومُسْنَدٌ.»[12] فعلى هذا التصوّر للمفهوم والاصطلاح الذي سنّه سيبويه كان تحليل النحاة لعملية الإسناد وهو أنّ المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. يقول عبد القاهر الجرجاني: « ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من

مسند ومسند إليه، كذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة، كإنّ وأخواتها. ألا ترى أنك إذا قلت: كأن يقتضي مشبهاً ومشبهاً به؟ كقولك: كأن زيداً الأسد. وكذلك إذا قلت: لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين، تكون الثانية جواباً للأولى.»[13] هذا هو الانتحاء الوظيفي الذي تؤطّره الدلالة النحوية بعيدا عن الأشكال والرتب التي تلبس على المتعلّم وتدير ظهرها للمعنى والدّلالة. إلاّ أنّ عدم الالتزام بمقتضيات المنهج الوظيفي في تحليل الجمل وتفسيرها ووصفها أفضى إلى إيجاد مصطلحات أخرى ألقت بظلالها على التحليل النحوي ونجم عن ذلك ظهور مصطلحات نحوية متنباينة في تأسيسها ومنطلقها التصوّري، حيث عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية بالمبتدإ وعن المسند بالخبر. وهما مصطلحان متباينان في المنطلق والقصد. فمصطلح " المبتدإ " تؤطّره النظرة الشكلية الرتبية التي غذّتها نظرية العامل مثلما يفهم من قول ابن جنّي: « اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية وعرّضته لها، وجعلته أوّلا لثان، يكون الثّاني خبرا عن الأوّل ومسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيد قائم، و محمد منطلق، فـ(زيد) و (محمد) مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما.»[14] وممّا يؤكّد انسلاخ هذا المصطلح عن وظيفيته قول المتأخرين من النحاة: « المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد..... وخرج بالمجرّد نحو زيد في (كان زيد عالما)، فإنّه لم يتجرّد عن العوامل اللفظية.»[15] فالذي كان مسندا إليه ومبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية أصبح لا يسمّى يسمّى مبتدأ في الاصطلاح لأنّه لم يعد يبتدأ به الكلام ،

وإن كان مسندا إليه في المعنى. ولعلّ في هذا الطّرح ما يفضي إلى الغموض وتعميق اللبس بسبب إقصاء المعنى وتقديم الشّكل على الوظيفة. ولعلّه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله كان قد نبّه إلى هذه المسألة سعيا منه إلى تحكيم الوظيفة الدلالية وعدم الوقوف عند حدود الشكلية حيث قال: « وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبث له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه. فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به. وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت المعنى ويسند. ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج كونه مبتدأ بأن يقال: منطلق زيد. ولوجب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية التأخير، محالاً.»[16]

ولا يخفى أنّ ملامح التدافع بين الشكل والوظيفة جلية للعيان مهما سعينا إلى التقريب بينهما وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ « الابتداء سمة لفظية وليست سمة معنوية، وليست محفوظة للمبتدإ، إذ هو قد يتأخّر لعدّة دواع، وعندها لا تكون قرينة لفظية له، أي دليلا لفظيا عليه، بل الذي يبقى هو

الدليل المعنوي الوظيفي وهو الإسناد، ولهذا فتسميته مسندا إليه هي الأليق به والأصلح له وظيفيا.»[17]

إذا كان مصطلح المبتدإ قد أطلق بالنظر إلى الشكل الذي تعكسه الرتبة، فإنّهم أطلقوا على المسند في الجملة الاسمية مصطلح الخبر من دون تحكيم الاعتبار الذي خصّ به المبتدأ. واصطلاح الخبر يعكس تسمية أسلوبية « لا تخضع للعلاقة التركيبية (الإسناد)، وتناقض في الاتجاه تسمية المبتدإ، ولو قصد الاتساق لسمي الخبر (المؤخّر) في مقابل (المبتدأ)، لأن حكمه التأخّر رتبة عن المبتدإ في الجملة، ولأنّ اصطلاح الخبر أسلوبي أطلقوه على الفعل أيضا.لأنّه إخبار عن الفاعل.»[18] والذي يجب التنبيه إليه أنّ النحاة يطلقون على المسند في الجملة الفعلية أو الاسمية مصطلح الخبر عند تحليلهم وتعليلهم لطرفي الإسناد، وتعميق القول في الفروق في الخبر على نحو ما ورد في قول عبد القاهر الجرجاني: «

أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيد منطلق. والفعل كقولك: خرج زيد. فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثانى هو الحال كقولك: جاءني زيد راكباً. وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل. ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به

لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو فإنك مثبت للمعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه فاعرفه.»[19] ولعلّه من المفيد في مثل هذا المقام الإشارة إلى أنّ من سمات الفعل الدلالية أنّه يخبر به ولا يخبر عنه، بخلاف الاسم الذي يخبر عنه ويخبر به.هذا بخصوص الإسناد . أمّا إذا عرّجنا على مصطلح الفعل من حيث أزمنته الثلاثة ألفيناه آخذا بثلاثة ضروب من الاعتبار وهي:

- مصطلح فعل ماض باعتبار زمن الحدث على أنّه مضى وانقضى.
- مصطلح فعل مضارع باعتبار شكله المحاكي للاسم في حركة الرفع.يقول الورّاق: « واعلم أنّ الفعل المضارع إنّما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم.»[20]
- مصطلح فعل الأمر باعتبار الدلالة الأسلوبية.

ولعلّ الناظر في مثل هذا الصنيع يلحظ تعدّد زوايا النظر في صياغة المصطلح فتارة يكون باعتبار الزمن، وأخرى باعتبار الشكل، أو باعتبار الأسلوب، أو باعتبار الحدث وهو القيام بالفعل بالنسبة إلى الفاعل. ولنا أن نتسائل عن علّة هذا الاضطراب في صياغة المصطلح النحوي وعدم رسوّه على متّكإ واحد يحدّ من غلواء هذا التباين المفضي إلى الإلباس على المتعلّم وتشتيت

ذهنه بين الشكل والوظيفة أو الدلالة. والذي لاشك فيه أنّ مردّ هذا التذبذب والاختلاف كامن في تباين المنطلقات المعتمدة في صياغة المصطلح. فاعتماد الرتبة ولّد مصطلح المبتدأ. واعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ وهي سمة أسلوبية ولّد مصطلح الخبر . واعتماد المعنى نتج عنه مصطلح الفاعل. والتصوّر سارٍ على الفعل من حيث الدلالة الزمنية (ماض) والهيئة الشكلية (مضارع) والصيغة الأسلوبية المعنوية (أمر) وكانت هذه الإشكالية قد استرعت انتباه بعض النحويين فأبوا أن يسيروا في ركابها ، وأوجدوا لأنفسهم مصطلحات خاصّة يتوحّد فيها المنطلق والاعتبار مثلما صنع الزبيدي الأندلسي في كتابه الواضح بخصوص الفعل متخطيا حدود الشكل، حيث صاغ المصطلح باعتبار الدلالة الزمنية فاستخدم مصطلح الفعل الدّائم كونه يدلّ على ديمومة الحركة، مثل : يكتب، ويقرأ. لأنّ كلّ لحظة لم تأت بعد فهي في نطاق المستقبل ، وإذا حلّت فإنّها تنقل إلى مجال الماضي كما يقول.[21] لإشارة فإنّ الزبيدي كان وظيفيا في مذهبه يحدوه المعنى ولا يقف عند حدود المبنى نستشفّ ذلك من خلال رفضه لمصطلح نائب الفاعل وخروجه عن معهود النحويين الذين يعربون زيدا نائب فاعل في جملة ضُرِب زيدٌ. ويعربه هو مفعولا به باعتبار الدلالة المعنوية بناء على وقوع الفعل عليه. وفي هذا يقول: « إذا أوقعت الفعل على مفعول ولم تذكر الفاعل فارفع المفعول وأقمه مقام فاعله في إعرابه تقول: ضُرب زيد. ضُرب فعل ماض. وزيدٌ مرفوع لأنه مفعول لم يسمّ فاعله فقام مقام الفاعل... وتقول: سيُكرَمُ زيدٌ. سيكرم: فعل مستقبل. زيدٌ:مفعول لم يسمّ

فاعله.»[22] فهو بهذا يكون قد خصّه بما هو منسجم مع المعنى. والجدير بالذّكر أنّ ما لم يسمّ فاعله - الذي هو نائب الفاعل باصطلاح المتأخرين غير دقيق دلاليا- تتجاذبه الصناعة النحوية المتمثلة في الرفع، والدلالة المعنوية المتمثلة في وقوع الفعل عليه. ومن المؤكّد أنّنا لا نعدم الصّواب إذا قلنا أنّ تقديم الدلالة على الشكل في وضع المصطلح الإعرابي هو الأنسب في مثل هذا المقام. وعلى هذا يكون إعرابه مفعولا به مرفوعا متساوقا مع الدّلالة لأنّه وإن كان قد أخذ حكم الفاعل في الحركة وهي الرفع وذلك شكل لا محالة فإنّه لا يمكن أن ينوب عن الفاعل في القيام بالفعل ولو حدث ذلك لصار فاعلا على الحقيقة. ولعلّ تقديمه للمعنى على المبنى وعزوفه عن تسمية هذا الأخير بنائب الفاعل من شأنه أن يحقّق الانسجام في الطرح ويدفع التناقض في الدلالة بناء على أنّ مصطلح نائب فاعل غير دقيق في بابه لأنه لم يقم بالفعل وأنّه سيظلّ مفعولا في المعنى حتى ولو تغيرت حركته الإعرابية من النصب إلى الرفع لعارض حذف الفاعل.

هذه عيّنة من المصطلحات النحوية التي تأرجحت صياغتها بين الشكل والدلالة الوظيفية الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مثل هذا الصنيع ويدعو إلى توحيد المنطلق والاعتبار تفاديا لفوضى المصطلح وما ينجم عن ذلك من تبعات تلقي بظلالها على اكتساب النحو وتحصيله.وحتى أنّه لو قيل لنا : إنّه لا مشاحّة في الاصطلاح فإنّنا نقول : ينبغي أن يتطابق المفهوم أو التصوّر مع اللّفظ المختار لأنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها فبالمصطلح تضبط المفاهيم

وتحدّد تحديدا يصرف الفكر إلى تعيين المراد والوقوف على المقصود كونه يشكّل جزءا من البنية النظرية للعلوم لاحتوائه على شحنة دلالية لا تقوى على احتوائها الألفاظ العادية. إنّ التناسب بين المفهوم والمصطلح يكون ناجما عن التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذّهنية التصوّرية إلى البنية اللسانية التواصلية لأنّ « المفاهيم باعتبارها وحدات مجرّدة وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقاربة علمية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصّة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة.»[23] التي لا تستقلّ عن حاجات المجتمع وخصوصياته المميّزة له. « فالمفهوم يتناسب مع المصطلح عن طريق التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذّهنية التصوّرية إلى البنية اللسانية التواصلية.»[24] ويترتب عن ذلك ضبط معالم اللغة كسلوك والعقل كمقولات بغية السيطرة على معابر العلم وتقييد مفاهيمه تقييدا محكما يزول معه كلّ لبس.

الهوامش:

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق: لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص:01.

[2] - النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، اللسان العربي، علي القاسمي، العدد:29، 1987، ص:127.

[3] - *SAGER,J.c 1990,Apractical course in the terminology processing, Benjamin, Amsterdam ;Philadelphia. P :02* نقلا عن خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص:79.

[4] - المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان ، الرباط، ط:01، 2013، ص:79.

[5] - م ن ،ص:57.

[6] - ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

[7] - نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ط:01، 2004، ص:57.

[8] - ينظر الدرس النحوي في بغداد، مهدي المخزومي،دار الآفاق، ص:33.

[9] - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار،المكتب العلمية، ج: 01 ص:34.

[10] - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت،ط:01 مادة : سند

[11] - الكتاب ، سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان،23/01.

[12] - لسان العرب، مادة سند

[13] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق: رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1981. ص:16.

[14] - اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط:02،1985، 25/01.

[15] - شرح قطر الندى، ابن هشام ص: 116-117.

[16] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:51.

[17] - المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، عبد الجبار توامة، منشورات المجلس العلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص:295.

[18] - م ن ، ص:296.

- دلائل الإعجاز ص:140. [19]

[20] - العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط:02، 2005، ص:69.

- ينظر كتاب الواضح، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط:02، الأردن، 2011 ، ص:23. [21]

[22] - م ن ، ص:23.

[23] - المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط،ط:01، 2013، ص:133.

[24] - م ن ، ص:57.